

تقرير التضخم للفصل الثالث 2012

المحتويات

مدخل تمهيدي

اولاً / لمحة عن الاسواق العراقية خلال الفصل الثالث من عام 2012 .

ثانياً / تحليل تطور معدل التضخم ونسب مساهمات المجاميع الرئيسية والفرعية في معدل التضخم.
ثالثاً / التوزيع الجغرافي لمعدلات التضخم في محافظات العراق خلال الفصل الثالث من عام 2012 .

رابعاً / سعر صرف الدينار ومعدل التضخم خلال الفصل الثالث من عام 2012 .

مدخل تمهيدى...

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المتزايد في اسعار السلع والخدمات الاستهلاكية ، ويقاس بما يعرف بمعدل التضخم ، ويعرف معدل التضخم : بأنه معدل التغيير في اسعار السلع والخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية معينة دون تغيير في خواص او مواصفات السلع والخدمات الاستهلاكية.

وعادة مايقاس معدل التغيير في اسعار السلع والخدمات الاستهلاكية بمعدل التغيير لمجموعة من السلع والخدمات الاستهلاكية ويطلق على هذه المجموعة بسلة المستهلك. وتتباين مكونات هذه السلة من منظومة اقتصادية الى اخرى حسب تباين النمط الاستهلاكي لدى افراد المنظومة الاقتصادية الواحدة .

وتعتبر ظاهرة التضخم من اشد الظواهر تعقيداً ، فهي ظاهرة ذات طبيعة مركبة نقدية واقتصادية واجتماعية ، فضلاً عن كونها ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ، قد تكون نتائجها خطيرة خاصة اذا استشرت في هيكل الاقتصاد القومي ، فهي تغير بطريقة عشوائية المراكز الاقتصادية والمالية لافراد المجتمع فيتأثر بها الكثير خاصة الافراد محدودي الدخل ، كما أن التضخم ذاته هو محصلة عوامل عديدة ذات طبيعة نقدية واقتصادية واجتماعية وسياسية ويعمل على تقوية العوامل التي كانت سبب وجوده والنتيجة مزيد من التضخم وارتفاع في المستوى العام للاسعار .

ولغرض تتبع معدلات التضخم السائدة حالياً في الاقتصاد العراقي وبيان علاقة اسعار المجاميع السلعية بمعدل التضخم .

قام قسم دراسات السوق بأعداد تقرير التضخم في الاقتصاد العراقي خلال الفصل الثالث من عام 2012 ولاجل تغطية الجوانب السعرية المتعلقة بالتضخم قُسم التقرير الى عدة محاور ، تناول المحور الاول أبرز ملامح السوق العراقية خلال الفصل الثالث من العام أعلاه ، كما تناول في المحور الثاني مستوى التضخم في العراق ، ونسب مساهمات السلع الرئيسية والفرعية التي اسهمت في رفع معدل التضخم، وتناول المحور الثالث التوزيع الجغرافي لمعدلات التضخم في المحافظات العراقية ، وفي المحور الرابع تم التطرق الى أسعار صرف الدولار ومعدل التضخم في السوق الموازية .

أولاً / لمحة عن الاسواق العراقية خلال الفصل الثالث من عام 2012 :-

لاتزال الاسواق العراقية تواجه التحديات المختلفة والمتعايشة بعضها مع البعض وتترك بصماتها على طبيعة العلاقات الاقتصادية مابين العرض والطلب ، ويأتي في مقدمة هذه التحديات :-

أ. استمرار انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي وبدرجة عالية ، وهي نتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية والخدمية (عدا النفط) في توليد الناتج المحلي الاجمالي ، ويفسر تدني هذه المساهمة حاجة السوق العراقية الى زيادة استيراداته من العالم الخارجي لتغطية الطلب المحلي المتزايد على اثر تزايد حجم النفقات الحكومية والتي تترجم على شكل طلب متزايد في السوق المحلية . وللاستدال على هذه الظاهرة السلبيه هي ارتفاع المحتوى الاستيرادي لمكون العرض السلعي في السوق العراقية مقارنة بالمحتوى المحلي ، ومما عمق هذا الوضع الدور المحدود للقطاع الخاص في العملية التنموية وانخفاض نسب مساهمته في النشاط الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتغطية الزيادة في الطلب وتمويل الاستثمارات الامر الذي ادى الى ضعف المشاركة لهذا النشاط نتيجة للتحديات التي تواجه قوة واتساع رقعته في السوق المحلية ، وقد ترتب على هذا الوضع تنامي واستمرار ظاهرة الاغراق السلعي والخدمي وانحسار المعروض السلعي من المنتجات المحلية.

ب. لاتزال الاسعار السائدة في السوق لم تمارس دورها كأداة رئيسية في عملية الاصلاح الاقتصادي ودعم القدرة التنافسية .

ت. فيما يخص سوق العمل العراقية لاتزال السوق تعاني من استمرار حالة التباعد مابين العرض ونوع الطلب على الايدي العاملة ، ولاتعاني هذه الاسواق من نقص العرض ، فما زالت نسب البطالة مرتفعة على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في استيعاب اكبر عدد منها في القطاع العام الامر الذي يؤدي الى تضخم هذا الجهاز ، ومما عمق هذه الازمة في سوق العمل غياب وضعف الاستثمارات الاجنبية والقطاع الخاص ، حيث لاتوجد شركات انتاجية في مجالي الصناعة والزراعة تستطيع ان تستوعب الايدي العاملة المحلية ، اضافة الى عدم وجود دراسات للملائمة مابين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل العراقية.

وأن هذا الواقع لم يحد من توافد العمالة الاجنبية لسوق العمل العراقية وخاصة الدول الاسيوية الفقيرة كالهند وبنكلاديش بسبب رخص الاجور التي يتقاضوها والتزامهم بالعمل في ظروف مختلفة شجعت ارباب العمل على استخدامهم وتفضيلهم على العمالة العراقية .

ثاء استمرار الدولة في تقديم دعمها للمنتجين الزراعيين المحليين على الرغم من توجهات الدولة بالتحول نحو اقتصاد السوق ، ان استمرار تقديم الدعم أسهم في ظهور اكثر من مستوى سعري فهناك سلع تتمتع اسعارها بالدعم المركزي (أسعار مواد البطاقة التموينية ، خدمات الكهرباء ، أسعار شراء المحاصيل الزراعية الاستراتيجية) . كذلك اسعار سلع وخدمات القطاع العام الغير مدعمة ، الادوية والسلع الكهربائية ...الخ.

وهكذا يلاحظ ان السوق العراقية كانت وماتزال سوق غير كاملة اسهمت في ذلك مجموعة من السياسات والقوانين التي طبقت في الفترة ماقبل وبعد عام 2003 ، في تكريس وتعميق هذه الحالة وزيادة مظاهر التشوه في تلك السوق والتي من بينها:-

- ❖ ضعف سوق الاوراق المالية الداعمة للنشاط الانتاجي.
- ❖ غياب القوانين التي تحمي الملكية والاختراع.
- ❖ ضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .
- ❖ الاحتكارات الطبيعية التي منحت للدولة في مجالات اقتصادية مهمة كأنتاج النفط والكهرباء.
- ❖ أستبعاد الاستثمارات الاجنبية والتخوف منها.
- ❖ استمرار التلكؤ في تشريع القوانين الخاصة بالتعريفة الكمركية وقوانين الضرائب وغيرها.

ثانيا / تحليل تطور معدل التضخم خلال الفصل الثالث من عام 2012 :-

لتتبع مستوى التضخم السائد خلال الفصل الثالث من عام 2012 ، تم اعتماد الارقام القياسية لاسعار المستهلك التي يعدها الجهاز المركزي للاحصاء للتعبير عنها بدلالات كمية لمعرفة التغيرات السعرية التي شهدتها المجاميع السلعية والخدمية خلال الفصل اعلاه ، وقد نظم الجدول (1) ومنه يتضح الاتي :-

1. ارتفع الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك خلال الفصل الثالث من عام 2012 بنسبة 6,4% مقارنة بذات الفترة من عام 2011 ، ان هذا الارتفاع في أسعار السلع والخدمات مرتبط بطبيعة هيكل الاقتصاد العراقي المشوه والمشاكل التي يعاني منها ويأتي في مقدمتها الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي القائم على قيادة القطاع النفطي وعوائده المالية لعملية التنمية الاقتصادية والنفقات العامة للدولة .

2. ويظهر من الجدول (1) بأن مجموعة (السكن ، المياه ، الكهرباء و الغاز) هي أعلى مجموعة ساهمت في الارتفاع الذي حدث في اسعار المستهلك خلال هذا الفصل ، حيث ساهمت بنسبة 49,1% في معدل التضخم وارتفع الرقم القياسي لاسعارها بنسبة 9,8% . وبالرجوع الى متابعة تطور اسعار المجاميع الفرعية المكونة لهذه المجموعة والموضحة في جدول (2) يلاحظ أن الايجارات ازدادت وبنسبة 13,2% خلال الفصل الثالث من عام 2012 مقارنة بذات الفصل من عام 2011 ، الامر الذي انعكس وبشكل مباشر على دخل العائلة العراقية ومستوى معيشتها ، ليضاف اليها اعباء أخرى ، وبالتالي أختلال ميزانيتها الانفاقية وزيادة آثارها الاجتماعية والاقتصادية على العائلة العراقية .

وساهمت الايجارات بنسبة مساهمة بلغت 93,1% في رفع معدل التضخم حيث يشكل الانفاق على بند الايجار بحدود 21,2% من الانفاق الكلي لهذه المجموعة ، في حين أن الانفاق على مجموعة (السكن، المياه، الكهرباء والغاز) يشكل 31,3% من مجموع الانفاق الكلي لسلة المستهلك العراقي، ويمكن ارجاع أسباب ارتفاع أسعار هذه المجموعة الى الاتي :-

- ارتفاع اجور الايدي العاملة في قطاع البناء والتشييد .
- ارتفاع اسعار المواد الانشائية (المحلية والمستوردة).
- ارتفاع اجور النقل والمواصلات ما بين المحافظات بشكل عام وانعكاسها على اسعار المواد الانشائية المختلفة.

- أبتعاد القطاع الخاص وبسبب الظروف غير الطبيعية التي يمر بها العراق عن الاستثمار في هذا النشاط مقارنة بالطلب على الدور السكنية .
- ارتفاع الطلب المحلي على البيوت السكنية والمحال التجارية.

3. أما ثاني أعلى مساهمة في الارتفاع التي حدثت في معدل أسعار المستهلك خلال الفصل الثالث من عام 2012 ، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2011 فهي مجموعة (الاعذية والمشروبات غير الكحولية) فقد ساهمت في رفع معدل التضخم بنسبة 40,2% من مجمل الارتفاع في الاسعار وارتفعت أسعارها بنسبة 8,4% . ويشكل الانفاق على هذه المجموعة نسبة 30,1% من مجموع الانفاق الكلي لدخل الاسرة العراقية ، وعند ملاحظة بنود هذه المجموعة يلاحظ أن اغلب أسعار سلع هذه المجموعة أتجهت نحو الزيادة وبشكل خاص أسعار الاعذية والاسماك واللبن والاجبان والبيض والزيوت والدهون والخضروات ، حيث تراوحت نسب الزيادة ما بين (1,0% - 20,6%) على التوالي .

وشهدت الاسواق العراقية ارتفاعات غير مسبوقه في أسعار المواد الغذائية خاصة قبل حلول شهر رمضان وساهمت الاحداث الجارية في دول الجوار خاصة سوريا التي يستورد منها العراق الخضروات والفواكه و سلع غذائية اخرى مما اثر بشكل مباشر على اسعار المواد الغذائية. وأصبحت الارتفاعات في اسعار المواد الغذائية من التحديات التي تواجه كافة الدول العربية بما فيها العراق ، وساهمت عوامل عديدة في رفع أسعار الاعذية وبشكل خاص في العراق الذي يستورد أغلب سلته الغذائية من دول عديدة ومن هذه الاسباب :-

- ارتفاع أسعار وتكاليف المواد الغذائية عالمياً.
- ارتفاع أجور النقل والشحن في بلد المنشأ مما انعكس بدوره على ارتفاع الاسعار في الاسواق المحلية .
- الانتقاعات المستمرة للطرق وغلق الحدود (نتيجة الاحداث الحاصلة في سوريا).
- التلكؤ المستمر والمتزايد في مواد البطاقة التموينية وتأثيراتها المباشرة على الاسعار المعلنة للمواد الغذائية في الاسواق المحلية .
- تراجع نسب مساهمة القطاع الزراعي في حجم المعروض من السلع والاعتماد شبه المطلق على استيراد هذه المواد من الخارج.
- ارتفاع الميل الحدي للأستهلاك للأسرة العراقية خاصة الفقيرة.

4. اما بالنسبة للمجموعة الرئيسية الثالثة والتي ساهمت في رفع معدل التضخم هي مجموعة الملابس والاحذية ، والتي ساهمت بنسبة 8,1% ، وارتفعت اسعارها بنسبة 6,9% ، وعند تتبع بنود هذه المجموعة يلاحظ ان اسعارها ارتفعت بنسب تراوحت ما بين (3,0% - 13,4%) ، ولتساهم في رفع معدل التضخم بنسب مساهمة تراوحت ما بين (0,07% - 44,6%) وذلك بسبب ارتفاع أسعار المجاميع الفرعية المكونة لهذه المجموعة ، حيث ارتفعت اسعار ملابس الاطفال الجاهزة بنسبة 13,4% لتسهم في رفع معدل التضخم بنسبة مساهمة بلغت 13,3% . علماً أن الانفاق على هذه المجموعة يشكل مانسبته 7,3% من مجموع الانفاق الكلي.

5. ساهمت المجاميع السلعية والخدمية الرئيسية والفرعية الاخرى في رفع معدل التضخم المسجل 6,4% خلال الفصل الثالث من عام 2012 مقارنة بذات الفصل من عام 2011 وبنسب متفاوتة تراوحت ما بين (0,4% - 2,1%) على التوالي حيث ارتفعت أسعارها بنسب تراوحت ما بين (2,4% - 9,7%) على التوالي .

6. ومن المجموعات التي ساهمت بتخفيض معدل التضخم خلال الفصل الثالث من عام 2012 مقارنة بذات الفصل من عام 2011 ، مجموعات (النقل ، الاتصال ، الترفيه والثقافة) والتي ساهمت بالنسب (-4,3% ، -1,9% ، -0,2%) حيث أنخفضت أسعار هذه المجموعات بنسب تراوحت ما بين (-0,9% و -4,2%) على التوالي .
والجدولين (1 ، 2) يوضحان هذه المعطيات.

جدول (1)

تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق خلال الفصل الثالث 2012 مقارنة بذات الفترة من عام 2011.

100 = 2007

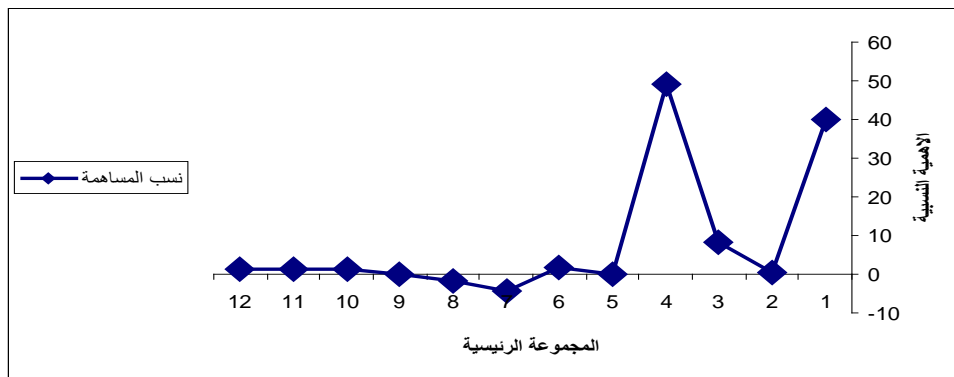
المجموعات الرئيسية	الوزن	الرقم القياسي لاسعار المستهلك		معدل التغير %	نسب المساهمة %
		الفصل الثالث 2012	الفصل الثالث 2011		
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	30,059	147,8	136,4	8,4	40,2
المشروبات الكحولية والتبغ	0,720	132,9	128,9	3,1	0,4
الملابس والاحذية	7,330	136,9	128,1	6,9	8,1
السكن ، المياه ، الكهرباء ، الغاز	31,305	155,0	141,2	9,8	49,1
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	6,377	119,1	116,7	2,1	2,1
الصحة	2,308	158,2	150,3	5,3	1,9
النقل	11,086	106,7	109,3	(2,4)	(4,3)
الاتصال	2,926	82,9	86,5	(4,2)	(1,9)
الترفيه والثقافة	1,619	105,2	106,2	(0,9)	(0,2)
التعليم	0,989	154,3	140,6	9,7	1,5
المطاعم	1,403	141,9	133,9	5,9	1,3
السلع والخدمات المتنوعة	3,878	157,1	153,4	2,4	1,5
الرقم القياسي العام	100	140,8	132,3	6,4	%100
الرقم القياسي العام بعد الاستيعاد	100	141,1	133,9	5,4	

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الارقام القياسية .

الرقم بين القوسين يشير الى ان الرقم بالسالب

شكل (1)

نسب مساهمة المجاميع الرئيسية خلال الفصل الثالث من عام 2012 مقارنة بذات الفترة من عام 2011



جدول (2)

تطور الرقم القياسي لأسعار المجاميع الفرعية المكونة للمجاميع الرئيسية ونسب مساهمتها خلال الفصل الثالث من عام 2012

أ. مجموعة الاغذية والمشروبات غير الكحولية.

100 = 2007

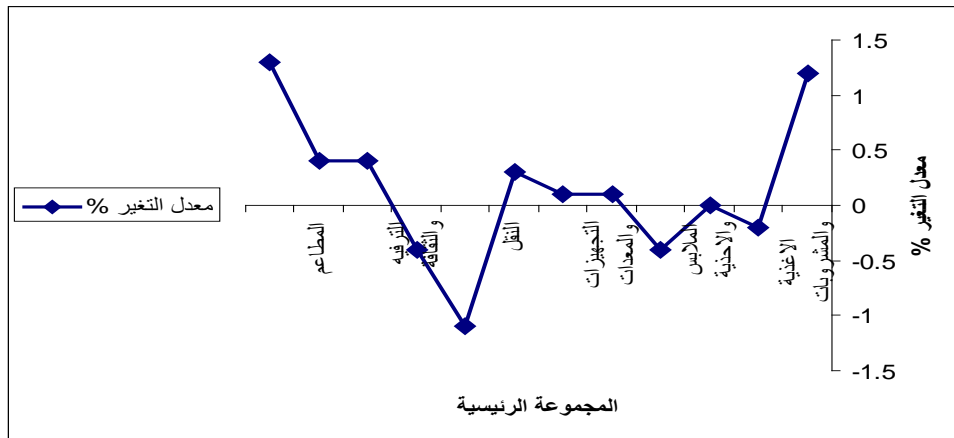
المجاميع الفرعية المكونة لها	الوزن	الرقم القياسي لاسعار المستهلك		معدل التغير %	نسب المساهمة %
		الفصل الثالث 2011	الفصل الثالث 2012		
		الاغذية	138,5		
الخبز والحبوب	115,1	117,6	2,2	1,9	
اللحوم	159,6	163,0	2,2	3,5	
الاسماك	147,4	167,0	13,3	20,0	
اللبن والجبن والبيض	116,3	122,0	4,9	1,2	
الزيوت والدهون	103,9	106,0	2,0	2,1	
الفواكه	158,9	159,5	0,4	0,04	
الخضروات	137,7	166,0	20,6	15,2	
السكر والمنتجات السكرية	137,4	141,0	2,6	0,9	
منتجات الاغذية الاخرى	136,6	138,0	1,0	0,2	
المشروبات غير الكحولية	113,1	112,5	(0,5)	(0,2)	

%100

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الارقام القياسية .

شكل (2)

نسب مساهمة مجموعة الاغذية والمشروبات غير الكحولية خلال الفصل الثالث من عام 2012



ب. مجموعة (السكن ، المياه ، الكهرباء والغاز).

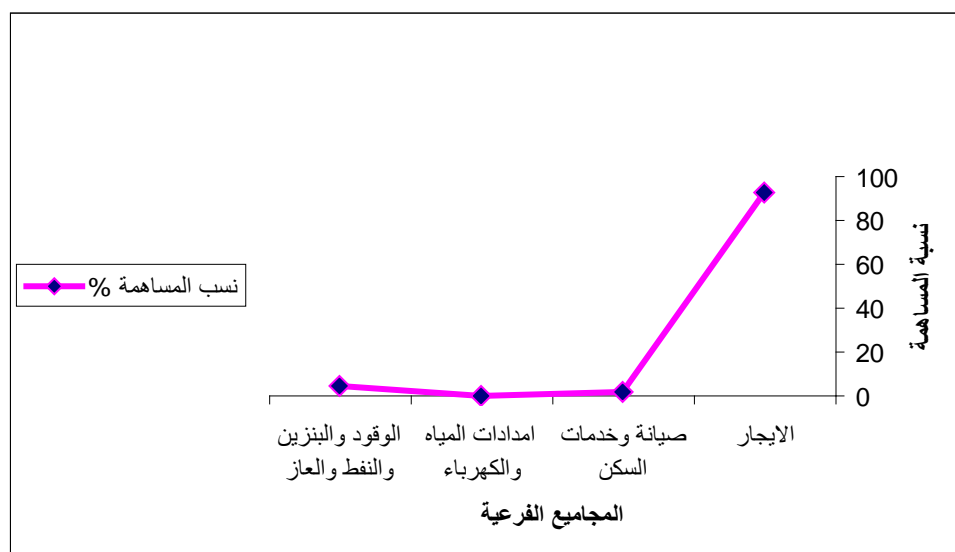
المجاميع الفرعية	الوزن	الرقم القياسي لاسعار المستهلك		نسب المساهمة %	معدل التغير %
		الفصل الثالث 2011	الفصل الثالث 2012		
		الايجار	21,221		
صيانة وخدمات السكن	2,124	117,7	120,7	2,5	1,8
امدادات المياه والكهرباء	2,275	237,8	238,2	0,2	0,2
الوقود والبنزين والنفط والغاز	5,685	88,1	90,4	2,6	4,9

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الارقام القياسية .

%100

شكل (3)

نسب مساهمة مجموعة (السكن ، المياه،الكهرباء،والغاز) للفصل الثالث من عام 2012



ج. مجموعة الملابس والاحذية.

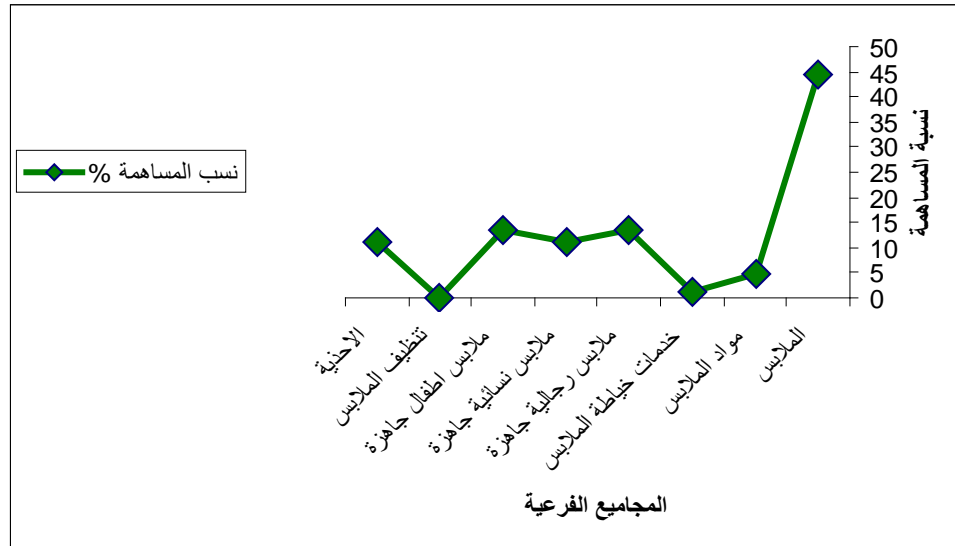
المجاميع الفرعية	الوزن	الرقم القياسي لاسعار المستهلك		نسب المساهمة %	معدل التغير %
		الفصل الثالث 2011	الفصل الثالث 2012		
		الملابس	5,775		
مواد الملابس	0,716	130,0	137,7	5,9	4,7
خدمات خياطة الملابس	0,214	145,2	153,5	5,7	1,3
ملابس رجالية جاهزة	2,092	124,2	131,3	5,7	13,3
ملابس نسائية جاهزة	1,836	123,7	130,5	5,5	11,3
ملابس اطفال جاهزة	0,892	139,9	158,6	13,4	13,3
تنظيف الملابس	0,025	132,2	136,2	3,0	0,07
الاحذية	1,555	128,6	136,9	6,5	11,3

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الأرقام القياسية

%100

شكل (4)

نسبة مساهمة مجموعة الملابس والاحذية للفصل الثالث 2012



جدول (3)

تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلك في العراق حسب اشهر عام 2012

100 = 2007

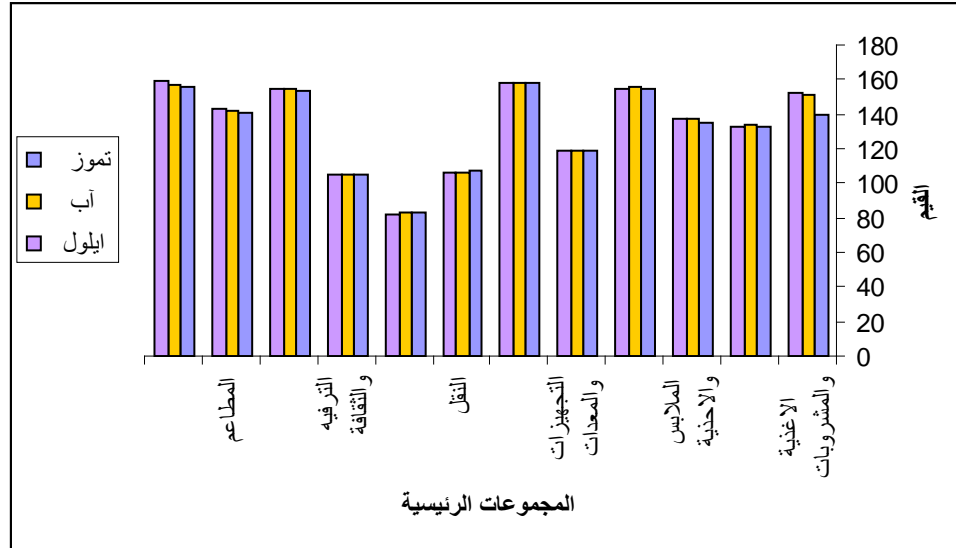
معدل التغير %		اشهر عام 2012			الوزن	المجموعات الرئيسية
2:3	1:3	ايلول (3)	آب (2)	تموز (1)		
1,2	9,2	152,7	150,9	139,8	30,059	الاغذية والمشروبات غير الكحولية
(0,2)	0,6	133,1	133,3	132,3	0,720	المشروبات الكحولية والتبغ
صفر	1,9	137,8	137,8	135,1	7,330	الملابس والاحذية
(0,4)	0,1	154,9	155,5	154,7	31,305	السكن ، المياه ، الكهرباء ، الغاز
0,1	0,3	119,3	119,2	118,9	6,377	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة
0,1	0,6	158,6	158,4	157,7	2,308	الصحة
0,3	(0,2)	106,7	106,4	106,9	11,086	النقل
(1,1)	(1,8)	82,1	83,0	83,6	2,926	الاتصال
(0,4)	(0,4)	104,9	105,3	105,3	1,619	الترفيه والثقافة
0,4	0,9	155,0	154,4	153,5	0,989	التعليم
0,4	1,3	142,7	142,1	140,8	1,403	المطاعم
1,3	2,1	158,9	156,8	155,7	3,878	السلع والخدمات المتنوعة
0,3	3,0	142,3	141,9	138,1	100	الرقم القياسي العام

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الارقام القياسية.

يوضح الجدول (3) تطور الرقم القياسي وعلى المستوى الشهري للمجاميع الرئيسية والداخلية في احتساب الرقم القياسي العام في العراق وبأساس 2007 ، ويلاحظ منه التغيرات الحاصلة في المجاميع وعلى المستوى الشهري .

شكل رقم (5)

تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلك في العراق حسب اشهر عام 2012



ثالثاً / التوزيع الجغرافي لمعدلات التضخم في محافظات العراق خلال الفصل الثالث من عام

2012 :-

من ضمن التحديات الكبيرة التي تواجهها معظم المحافظات العراقية والتي تقف حائلاً أمام خطط تنمية المحافظات والتقليل من نسب الفقر والحرمان وامتداد تأثيرات ذلك وبشكل خاص على ذوي الدخل المحدودة ، يبرز في مقدمة هذه التحديات ظاهرة التضخم التي تتفاوت معدلاتها بين محافظة واخرى ويشند تأثيرها مع ارتفاع نسب الفقر فيها سواء في الريف او الحضر ، ومن بيانات الجدول (4) يلاحظ الاتي:-

1. تفاوت معدلات التضخم المسجلة في مختلف المحافظات العراقية خلال الفصل الثالث من عام 2012 ، مقارنة بذات الفصل من عام 2011 ، ولكنها سجلت جميعها معدلات اعلى بكثير من تلك المسجلة خلال الفصل الثالث من عام 2011 .

2. سجلت محافظة البصرة اعلى معدلات التضخم من باقي المحافظات العراقية حيث وصل معدل التضخم الى 13,9% .

3. جاءت محافظة كركوك في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع معدل التضخم الذي وصل الى 10,4% .

4. سجلت محافظات اربيل وذي قار وديالى وبابل والنجف معدلات تضخم وصلت الى (8,9% ، 6,9% ، 6,7% و 6,5%) على التوالي.

5. في حين تقاربت معدلات التضخم في نسبها في كل من محافظة بغداد ونيوى والانبار وكربلاء وصلاح الدين لتتراوح ما بين (4,4% - 5,8%) على التوالي.

أن ارتفاع معدلات التضخم في هذه المحافظات لاسيما كل من محافظة البصرة وكركوك يعود بالدرجة الاساسية الى وجود استثمارات عربية واجنبية في شركات النفط في تلك المحافظات مما انعكس ذلك على استمرار الارتفاع في الاسعار في الاسواق المحلية خلال الفصل الثالث من عام 2012، إضافة الى مساهمة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ندرج الاتي منها :-

أ. العوامل الداخلية :-

- استمرار التدهور الامني وعدم الاستقرار في اغلب هذه المحافظات . الامر الذي ينعكس على حركة الاسواق في هذه المحافظات.
- تزامن حلول شهر رمضان وعيد الفطر خلال اشهر هذا الفصل.

- عدم وصول مفردات البطاقة التموينية الى مستحقيها ، الامر الذي اثقل كاهل الاسرة العراقية .
- تأخر وصول الشاحنات عبر منافذ الحدود.
- الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي وتراجع مساهمات الانشطة الزراعية والصناعية.
- الفساد المالي وتأثيراته السلبية على اقامة المشاريع الجديدة وتضخم التكاليف.

يضاف الى مجموعة العوامل الداخلية (الحقيقية والنقدية) المفسرة لظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، جملة من العوامل الخارجية ومنها المتغيرات الدولية والاقليمية وتقلب اسعار الكثير من المواد الاولية على المستوى الدولي وخاصة النفط والغذاء ندرج منها الاتي :-*

أ. أسعار النفط العالمية ، شهدت اسعار النفط منذ بداية عام 2012 ارتفاعات تتراوح ما بين (100,89 - 106,89) دولار امريكي للبرميل الواحد بعد أن كانت (104,26) دولار خلال الاشهر الاخيرة من عام 2011، ويعود هذا الارتفاع في اسعار النفط بشكل رئيسي الى ازمة النفط الايراني والقيود التي فرضتها دول الاتحاد الاوربي واليابان و استراليا على توريدات النفط الخام من ايران والتي انتهت بحضر الاتحاد الاوربي شراء النفط الخام من ايران .

كما ساهمت في ارتفاع أسعار النفط البيانات الاقتصادية الصينية (ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم) والتي اظهرت ارتفاع النمو الاقتصادي بوتيرة أسرع مما كان متوقع خلال الفصل الاخير من عام 2011 .

ب. أسعار الغذاء العالمية ، سجلت مؤشرات اسعار المواد الغذائية في بداية عام 2012 ارتفاع ويمكن أن يعزى ذلك للأحوال الجوية السيئة في مناطق منتجة أساسية مثل امريكا الجنوبية واوروبا ، إضافة الى تقلب أسعار الدولار والنفط . حيث شمل الارتفاع كل المواد الغذائية وفي مقدمتها الزيوت، السكر، الحبوب، والبقوليات والالبان واللحوم ، وليس هناك سبب محدد وراء عودة أسعار الغذاء الى الارتفاع ، ولكن هناك جملة من العوامل الكامنة وراء سلوك كل مجموعة سلعية على حد، حيث يعود ارتفاع مؤشر اسعار الزيوت والشحوم الى زيادة الطلب على زيت النخيل والصويا المترافق مع هبوط موسمي الانتاج كقوة دافعة رئيسية لارتفاع الاسعار . أما ارتفاع أسعار السكر فيعزى الى الاحوال الجوية غير المناسبة في البرازيل باعتبارها المصدر والمنتج الاكبر لهذه السلعة على الصعيد الدولي .

ت. الاحداث الجارية في الدول المجاورة وثورات الربيع العربي .

*المصدر :- أسعار النفط والغذاء – صندوق النقد الدولي.

جدول (4)

تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلك في محافظات العراق خلال الفصل الثالث من عام 2012 مقارنة بذات الفصل من عام 2011

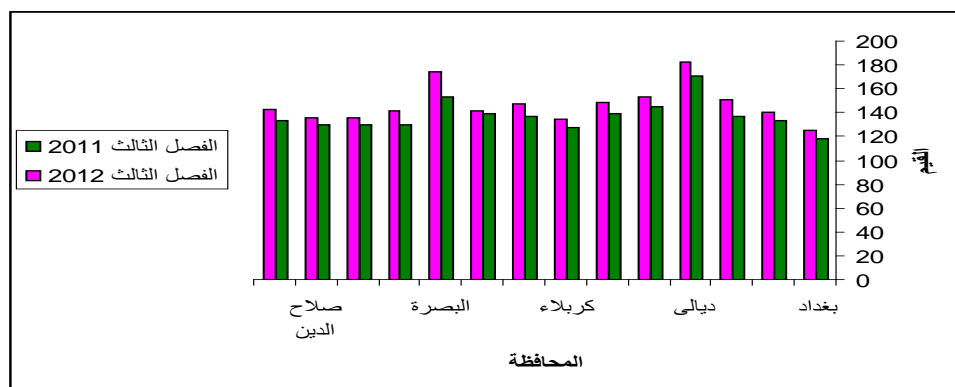
100 = 2007

معدل التغير %	الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك		المحافظة
	الفصل الثالث 2012	الفصل الثالث 2011	
5,6	124,6	118,0	بغداد
5,8	140,8	133,1	نينوى
10,4	150,5	136,3	كركوك
6,9	182,0	170,2	ديالى
5,2	153,2	145,6	الانبار
6,5	148,6	139,5	النجف
5,1	134,5	128,0	كربلاء
7,3	146,9	136,9	ذي قار
1,4	141,1	139,2	ميسان
13,9	174,0	152,8	البصرة
8,9	141,2	129,7	اربيل
4,5	135,9	130,1	السليمانية
4,4	135,5	129,8	صلاح الدين
6,7	142,4	133,4	بابل

المصدر :- الجهاز المركزي للأحصاء / قسم الارقام القياسية.

شكل (6)

تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلك في محافظات العراق خلال الفصل الثالث من عام 2012 مقارنة بذات الفصل من عام 2011



رابعاً / سعر صرف الدينار ومعدل التضخم خلال الفصل الثالث من عام 2012 :-

يلعب سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية الاخرى دوراً مهماً في استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق التوازن الخارجي ، الذي ينعكس بدوره على معدل النمو الاقتصادي المستمر والمستدام . فمن الناحية النظرية يؤثر تقييم العملة بأعلى من قيمتها الحقيقية على الاداء الاقتصادي للبلد من حيث القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية في الاسواق العالمية التي ستراجع بسبب ارتفاع اسعار هذه السلع في الخارج ، ومن ثم تؤدي الى عرقلة النمو الاقتصادي . في حين يؤدي تقييم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية الى تحسن ميزانها التجاري ، نظراً لانخفاض تكاليف الحصول على السلع والخدمات المحلية (الوطنية) في الدول الاجنبية مما يزيد من الطلب الاجنبي على السلع الوطنية ، ويساعد على النمو الاقتصادي .

أن هذا التأثير يعتمد وبشكل أساسي على عوامل عديدة ، أهمها تنوع القاعدة الاقتصادية للدولة ، ونمط التجارة الخارجية، ودرجة الانفتاح الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال يؤدي انخفاض سعر صرف العملة لدولة ما تعتمد على الصادرات كمحرك رئيسي للاقتصاد (اليابان مثلاً) الى زيادة الطلب على منتجاتها في الاسواق الخارجية ، مما يساعد على زيادة الانتاج المحلي والتوظيف ، في المقابل يلاحظ أن تأثير انخفاض سعر صرف العملة يكون سالب عن طريق التأثير المباشر على أسعار الواردات التي تدخل ضمن الرقم القياسي لمستوى الاسعار ، خاصة اذا كانت هذه الدولة تعتمد على استيراد معظم سلعها الغذائية والاستهلاكية النهائية من الخارج ، والتاثير غير المباشر على أسعار السلع الاولية والوسيلة المستوردة وبالتالي يؤدي الى زيادة معدل التضخم.

ولأنكشاف العراق على العالم الخارجي بعد عام 2003 وأستيراداته لمختلف السلع الاستهلاكية ، ومع بداية كل موجة تضخم يشهدها الاقتصاد العراقي ، يثار موضوع سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي ، حيث يرى الكثير بأن الدينار مقبى بأقل من قيمته الحقيقية ، وعليه يجب رفع قيمته مقابل الدولار ، وذلك لأن هذا الارتباط بالدولار الضعيف يولد (التضخم المستورد) وأستطاع البنك المركزي العراقي ومنذ صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 ، العمل على ايقاف تدهور سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي ، فقد استهدف هذا القانون تحقيق التوازن مابين الطلب على الدولار وعرضه ، ويجاد سعر صرف توازني مابين الدينار العراقي والدولار الامريكي ، ونتيجة للسياسة النقدية المرنة التي اعتمدها البنك فقد أستطاع المحافظة على سعر صرف ثابت نسبياً يدار من قبله لمواجهة التغيرات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي ومنها التضخم ولعدة سنوات.

ولكن مايتعرض له العالم من ازمات اقتصادية والثورات الحاصلة في الدول العربية ودول الجوار ، إضافة الى ان العراق لايزال يعاني من تحديات وصعوبات ، انعكست بأثرها على مجمل الاقتصاد العراقي والتي اثرت على كل السياسات المالية والنقدية فيه ، حيث شهدت أسعار الصرف في العراق ومنذ بداية عام 2012 كما هو الحال في اغلب الدول العربية ارتفاعات مفاجئة أثرت على السوق العراقية وخلقت حالة من عدم الاطمئنان لدى التجار والمستهلكين بشكل عام .

والجدول (5) يظهر التغيرات التي طرأت في أسعار صرف الدينار العراقي خلال الفصل الثالث من عام 2012 مقارنة بذات الفصل من عامي 2011 و 2010 ويمكن تسجيل الآتي من الجدول (5) :-

1. حافظ سعر الصرف على ثباته خلال الفصل الثالث من عام 2010 وبمعدل 1186,0 دينار/دولار.

2. خلال الفصل الثالث من عام 2011 بلغ معدل سعر الصرف 1201,1 دينار/ دولار ليرتفع بنسبة 5,0% مقارنة بذات الفصل من عام 2011 ونسبة 3,7% مقارنة بالفصل الثالث من عام 2012.

3. شهدت أشهر الفصل الثالث من عام 2012 ارتفاعات في اسعار الصرف ليصل فيها المعدل الفصلي الى (1245,4) دينار/ دولار . وتراوحت نسب الارتفاع ما بين (2,7% - 4,6%) عند مقارنتها بذات الفصل من عام 2011 .

ويمكن تحديد جملة من الاسباب والمتغيرات التي اثرت على سعر الصرف في السوق العراقية خلال الفصل الثالث من عام 2012 ، وكالاتي :-

أ. ضعف الاجراءات الرقابية على نشاط عملية مزادات العملة وبيع الدولار للقطاع الخاص وعدم وجود ضوابط تحدد التعامل بعملية تحويل العملة الاجنبية من قبل القطاع الخاص ، إضافة الى عدم وجود ضوابط تحدد عملية وحجم التمويل الخارجي من العملة الاجنبية.

ب. تعقد الاجراءات الادارية التي أدت الى تعقيد آلية التحويلات الخارجية ، الامر الذي أثر على عدم الاستقرار في السوق ، وكان واحد من اسباب معدل التضخم وارتفاع مؤشرات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك والذي أدى الى ارتفاع في اسعار العقارات وأسعار الوقود والكهرباء والمواد الغذائية .

ت. استنزاف أحتياطيات العملة الاجنبية بسبب ظاهرة التهريب للعملة الاجنبية الى دول الجوار بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها هذه البلدان مما شجع التجار على تحويل العملة الى الخارج .

جدول (5)

تطور المعدلات الشهرية والفصلية لاسعار صرف الدولار في العراق خلال عام 2012 مقارنة بعامي 2010 و 2011 .

معدل التغير %	المعدلات الشهرية للأعوام					الاشهر
	2:3	1:3	(3)	2012	(2) 2011	
4,6	5,5		1251,7	1196,9	1186,0	تموز
4,0	5,4		1250,3	1201,8	1186,0	آب
2,7	4,1		1234,1	1204,6	1186,0	أيلول
3,7	5,0		1245,4	1201,1	1186,0	المعدل الفصلي

المصدر : الجهاز المركزي للأحصاء / قسم الارقام القياسية.

شكل (7)

تطور المعدلات الشهرية والفصلية لاسعار صرف الدولار في العراق خلال عام 2012 مقارنة بعامي 2010 و 2011 .

